المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

إعداد

د/عادل عزت محمد عيد

أولا : مشكلة الدراسة .

يشهد عالم اليوم تطورا سريعاً ومتلاحقاً، تزداد معه احتياجات أفراد المجتمع بشكل متسارع ، وتفقد معه الحكومات القدرة على إشباع تلك الاحتياجات بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية، مما يتطلب تضافر كافة الجهود سواء القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات الخاصة، أو القطاع الثالث المتمثل في مؤسسات المجتمع المدني لإشباع احتياجات أفراد المجتمع والسعي لتحقيق التنمية والرفاهية لهم .

وأصبح من المتعارف عليه الآن أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يقتصر على الجهود الحكومية فقط ، فصانعو السياسة يولون اهتماما متزايدا لدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف المجتمع ، ووفقا لذلك يمكن القول أنه مع التحول إلى اقتصاديات السوق برز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه تنميه المجتمع بوصفها إحدى القنوات المهمة في التنمية المستدامة ، وكذلك بوصفها إحدى مظاهر الخدمة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (مجلس المسؤولية الاجتماعية ،١٤٣١هـ: ص ٧) .

وأخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين، وكانت محورا رئيسا في أعمال مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام١٩٩٥م ، وركز على بحث سبل الوفاء باحتياجات الأفراد في إطار العولمة ، وأهمها الاحتياج للعمل والدخل ، كما صدرت في عام ١٩٩٧م معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000 ، وهي أول معايير دوليه طوعيه تصدر بشان أخلاقيات المؤسسة، تشتمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات وهي : حقوق الإنسان ، وحقوق العاملين ، وحماية البيئة - إلا أن الاهتمام بتوفير مشاركه فعاله من القطاع الخاص في التنمية المستدامة قد جاء في المبادرة الدولية لتعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية، والتي عرفت باسم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة "Global Compact" (الغرفة التجارية الصناعية ، ٢٠٠٨ : ص٦) .

وتتضح أهميه المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص من كون القطاع الخاص يعد احد أهم القطاعات في الوقت الحالي ، حيث توضح الإحصائيات أن أكثر من ٥٠٠ مؤسسه اقتصاديه تسيطر على ٢٥% من الناتج الاقتصادي العالمي، كما أن أهم ٣٠٠ شركه متعددة الجنسية تمتلك ٥٥% من الأصول الإنتاجية للعالم (Djordjija , 2015, p.12).

، وعلى المستوى المحلي فان نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٧%) ، وتمتلك المملكة العربية السعوديّة مؤسّسات مرموقة على المستوى العالمي ، فخمس شركات سعوديّة مثلاً أدرجت في مؤشر فايناشال تايمز مؤخّراً في قائمة أهمّ٥٠٠ شركة في العالم وأمّن القطاع الخاص السعودي ٨٦% من فرص العمل(المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة ،٢٠٠٧ : ص١١) .

وبذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية التي تتبوأ مساحة عالية من الأهمية على كافة المستويات المحلية والدولية ، نظرا لمردودها الإيجابي على تحسين مستوى المعيشة ، والارتقاء برفاهية السكان ، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات ، وفي مقدمتها مشكلات الفقر والبطالة والتعليم والصحة والإسكان وتدني الإحساس بالمواطنة وغيرها (ألحارثي ،٢٠٠٩ : ص٣) .

ونتيجة إلى هذه الأهمية اتجهت المنظمات الدولية المتخصصة إلى نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وحفز الدول كافة على الاهتمام به وتأصيله كعامل محوري في برامجها الاجتماعية والاقتصادية التنموية ، مع الأخذ في الاعتبار أن أداء هذه المسؤولية قد تعدى مرحلة الإلزام ليصبح التزاما عن قناعة بقيام المنظمات والمنشآت بهذه المسؤولية .

ولكن في جميع الأحوال فان جوهر المسؤولية الاجتماعية وحدودها لا يتجاوز حتى وقتنا الراهن " في مجتمعاتنا " إطار المبادرات الايجابية الطوعية الاختيارية التي تقوم بها المؤسسات سواء من تلقاء نفسها، أو بالتعاون والتشاور والتنسيق مع غيرها من المؤسسات ، وبالتجاوز الايجابي وبحسن النية لكل متطلبات ومقتضيات الالتزامات القانونية المفروضة في حقول متسعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، بما في ذلك مراعاة كافة الحقوق الأساسية للإنسان (دحلان ، ٢٠١٤ : ص٤٩) .

الأمر الذي يتطلب معه أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع الخاص ، حيث يواجه مجتمعنا العديد من التحدّيات التي تبطئ خطّطها التنمويّة ، لذا فإن لشركات " القطاع الخاص " فرصة لأن تلعب دورا فعّالا في دعم التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤوليّة الاجتماعيّة، وذلك من خلال المواءمة بين الاحتياجات التنموية الفعلية وبين برامج المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص ، والخروج بها من مظلة الجهود التطوعية الي نطاق التمكين لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية ، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات والبحوث :

(١) دراسة نائل العواملة (١٩٩٠ م) : هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفية قياس تحلي الشركات الأردنية بالمسؤولية الاجتماعية، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تدني الاهتمام بنشاطات المسؤولية الاجتماعية عموما بين الشركات قيد البحث ، والإسهام المتدني للشركات في دعم الاقتصاد الوطني .

(٢) دراسة مازن عبد القادر خليل عليان (١٩٩٤م) : اهتمت بدراسة " واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء"، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي ، بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسئولة اجتماعيا وتعاقب الشركات غير المسئولة اجتماعيا .

(٣) دراسة Daviss (١٩٩٩م) : تعد واحدة من الدراسات التحليلية الرائدة المتعلقة باستشراف المستقبل مستعرضًا لأفكار قدمها مدراء مشهورون حققوا منافع مهمة وخفضًا بالتكاليف نتيجة تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية ، وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من دعوات بعض المفكرين الاقتصاديين التي تبنت هدف تعظيم الربح وعدم الإنفاق على الجوانب الاجتماعية ، إلا أن التجربة أثبتت أن الأرباح ستكون أكبر عندما تتحمل المنشأة مسؤولية اجتماعية .

(٤) دراسة BATTELLE (٢٠٠٢م) : أشارت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية عامل حاسم في توجيه أداء المنظمة إلى الأفضل ،وخلصت الدراسة إلى ضرورة أخذ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على أنها ميزة تنافسية مستمرة ، وأن تبني أي منظمة أعمال لمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية سوف تظهر نتائجه على المدى البعيد بما هو أفضل للجميع سواء منظمات الأعمال أو المجتمعات أو البيئات التي تعمل بها .

(٥)دراسة DAMAK (٢٠٠٤م) : توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات الفرنسية أصبحت تقوم سنويا وطواعية بإعداد تقارير حول حصيلة نشاطها البيئي والاجتماعي، وتسمى بتقارير التنمية المستدامة ، وتوصلت الدراسة إلي أن الرغبة في اللجوء للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعود إلى ثلاثة عناصر أساسية : أولها حجم المؤسسة ، يليها السمعة التي يتمتع بها قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة ، وأخيرا جدية الحوار مع أصحاب المصالح .

(٦) دراسة " المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة (٢٠٠٧م): أشارت الدراسة أن الأساس المعياري للنشاطات الاجتماعية للشركات السعوديّة مبني على حوافز ذاتية ، وقلما تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية على أسس اقتصادية أو من منظور استراتيجي ، وأن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية وتبرعات غير متناسقة ، وهو لا يمثل البعد الحقيقي والمستدام لنشاطات المسؤولية الاجتماعية على المجتمع .

(٧) دراسة هويدا محمد خليفة، (٢٠٠٨م): أظهرت الدراسة أهمية دور القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع ، وتحديد أنماط جديدة للسلوك الإنساني تجاه المجتمع والبيئة ، وأهمية مشاركة القطاع الخاص في حل المشكلات المجتمعية ، والمشاركة في عملية تحديد الاحتياجات الاجتماعية والمشكلات البيئية والتخطيط لحلها ومواجهتها .

(٨) دراسة أحمد حسين ألشيمي"(٢٠٠٨م): أشارت إلي أن غياب الخطط والإستراتيجيات الواضحة لممارسة القطاع الخاص مسؤولياتِه الاجتماعيةَ من أبرز المعوقات التي تواجه تفعيلَ دوره الاجتماعي ، وأشارت الدراسة أيضا إلى وجود نقص في برامج التوعية بدور القطاع الخاص الاجتماعي في التنمية ، فضلاً عن نقص في الحوافز المخصَّصة لأصحاب الأعمال لحفزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية، داعيةً إلى ضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع تطوير التشريعات الأخرى ذات الصلة .

(٩) دراسة عبدالله العتوم (٢٠٠٨م) : أشارت الدراسة أن الفكرة المحورية للمسؤولية الاجتماعية هي أن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيدة الربح ، وإنما يجب أيضا أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة ، ويجب على قطاع الأعمال ان ينتقل بميراثه هذا في مجال العطاء وأعمال الخير نحو فلسفة تنموية متكاملة تقوم على التلازم الوثيق ما بين الاستثمار المجدي اقتصاديا والمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

(١٠) دراسة صالح السحيباني (٢٠٠٩م) : أشارت الدراسة إلي أنه يجب أن تستوعب الشركات أن تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية لا يعني أنها َتتَصدّق على المجتمع ، فالشركات لديها مسؤوليات كبيرة يجب أن تتحملها ، وأكدت الدراسة على ضرورة اهتمام الشركات بالمسئولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده ، وأن تبذل الحكومة جهودا لتعزيز ربط مفهوم العمل الخيري بالتنمية المستدامة.

(١١) دراسة عبد الله بن سليمان المقيرن (٢٠١١م): خلصت الدراسة إلى ضرورة رسم إستراتيجية إعلامية لخدمة المسؤولية الاجتماعية ، يشارك في وضعها الجهات المعنية بتخطيط ومتابعة المسؤولية الاجتماعية ، ممثلة في مجالس المسؤولية الاجتماعية ، وممثلين عن القطاع الخاص ، والجهات الإعلامية ، وبث قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع ، مع تركيزها على الجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ، لتعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، ومتابعة تنفيذ برامجها .

(١٢) دراسة سطام بن خالد الدلبحي (١٤٣٢هـ) : أشارت الدراسة الي ضرورة إعادة النظر في السياسات والخطط التي تتبناها شركات القطاع الخاص ، وذلك بالعمل على تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع وأفراده ، ووجوب إعلان شركات القطاع الخاص لخطة برامجها الاجتماعية في التقرير السنوي ، وضرورة إلزام شركات القطاع الخاص بإنشاء إدارات للمسؤولية الاجتماعية ، ترتبط إداريًا برئيس الشركة ، تكون حلقة وصل بين الشركة والجهات المعنية الأخرى .

(١٣) دراسة Elasrag, Hussein (٢٠١٤م) : أشارت الدراسة الي أنه نتيجة للاهتمام الواسع بموضوع المسئولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة ، تزايد اقتناع الشركات بذلك، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسئولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولا، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانيا ، وأوضحت الدراسة أنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص .

<u>ونستخلص من البحوث والدراسات السابقة ما يلي</u>:-

١- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه.
٢- أظهرت الدراسات السابقة أهمية دور القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع .
٣- أن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيدة الربح ، وإنما يجب أيضا أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة .

٤- يجب على القطاع الخاص ان ينتقل بميراثه هذا في مجال العطاء وأعمال الخير نحو فلسفة تنموية متكاملة تقوم على التلازم الوثيق ما بين الاستثمار المجدي اقتصاديا والمسؤولية المجتمعية .

٥- أكدت الدراسات السابقة على ضرورة اهتمام الشركات بالمسئولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده .

٦- أن المسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص أصبحت القضية الأكثر اهتماما في سياق التنمية المستدامة والتي تتطلب من القطاع الخاص أن يؤدي دورا أعظم في رفع مستوى رفاهية المجتمع .

وانطلاقاً من الدراسات السابقة وما انتهت إليه من نتائج يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية فى " المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة ميدانية مطبقة على عينة من شركات القطاع الخاص في المجتمع السعودي.

ثانيا : أهمية الدراسة .

١- تكتسب الدراسة أهميتها من اتساع الحاجة إلى تطبيق المسؤولية الاجتماعية لمعالجة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا خاصة البطالة والفقر واتساع ضرورات الحياة .

٢- تعاظم الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة والتفاعل مع المجتمع مما يتطلب معاونة منشآته على التطبيق الصحيح لمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

٣- زيادة التكافل والترابط الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

٤- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية .. وغيرها .

٥- بناء العلاقة الوطيدة بين القطاع الخاص وبين المجتمع بكافة شرائحه ، وتحسين صورته لدى المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع.

٦- محاولة وضع أطر منهجية يمكن الاعتماد عليها في تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثا : أهداف الدراسة.

تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيق هدف رئيس مؤداه " دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة " وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة الأهداف الفرعية التالية :-

١- تحديد مفهوم مفردات عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص .

٢- تحديد دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص .
٣- تحديد أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة .
٤- تحديد التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة.
٥- تحديد الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا : مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم المسئولية الاجتماعية .

المسئولية في اللغة " هي طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار"(الشافعى،١٩٨٢: ص ٨٣). . **ويشير معجم مصطلحات " ويبستر " إلي المسئولية** علي أنها إما واجبا معينا على الفرد أدائه ، أو شخصا يجب أن يكون أحدا مسئولا عنه ، **ويري معجم " كولنز " أن المسئولية** هي القدرة على اتخاذ القرار بتوجيه ذاتي دون رقابة (C0lins,1994.P1349) .

والمسئولية هي " استعداد فطرى للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه ، وأن يعنى بالتزاماته بجهده الشخصي " (دراز، ١٩٨٠م : ص٣٥).

ومن وجهة النظر الأخلاقية تعرف المسئولية على أنها " القواعد التي ينبغي على الفرد إتباعها لكي تتوافق أفعاله وسلوكه مع مبادئ الخير والأخلاق الطيبة " (حسام الدين ،٢٠٠٣ : ص ٤٢) .

ومن وجهة النظر الإسلامية تتحدد المسئولية " في كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح ، و إن صلح الأفراد صلحت الأسر و المجتمعات " (طاحون، ١٩٩٩، ص١٤) .

أما مصطلح " المسئولية الاجتماعية " فيقصد به " قيمة أساسية تتضمن الوعي ، والمعرفة ، والسلوك القائم على الالتزام بقيم المساواة ، والعدالة ، والتفاني من أجل الانخراط في الحياة المدنية ، والاستدامة البيئية ، واحترام التنوع ، والتعددية ، وحرية التعبير (Pitzer,2009,16).

والمسئولية الاجتماعية هي " التزام متخذي القرارات بالقيام بنشاطات من شانها حماية وتحسين المجتمع بشكل عام ، بالإضافة إلى تنمية وحماية مصالحهم الشخصية " (المغربي ، ٢٠٠٧ ، ص ٥١١) .

والمسئولية الاجتماعية هي " تعهد والتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات ، ومعالجة الحالات المرغوبة ، وتحقيق أهداف وقيم المجتمع " (نزار ،٢٠٠٤ : ص ٥١) . .

وتعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص " أن أي منشأة يجب أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية فقط ، بل إن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الاجتماعية أيضاً " (Kelley, M. A., 2008) .

ويري البعض أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص " هي تذكير للمؤسسات بمسئولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه " ، بينما يرى البعض الآخر " أن مقتضى هذه المسئولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع " ، وهناك آخرون يرون أن المسئولية الاجتماعية " بمثابة صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على الشركات " (الغالبي ، ٢٠٠٥: ص ٤٨).

وعرّف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص على أنها " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة ، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل ، لتحسين مستوى معيشة الناس ، بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد .(World Bank 2005..p1) .

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة - المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها " الالتزام المستمر بالعمل والتصرّف بشكل أخلاقي بما يساهم في التنمية الاقتصادية ، ويُحسّن نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم ، بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام " (WBCSD ,1999,p 3).

وأشار" هولمز Holmes " إلى أن المسؤولية الاجتماعية " هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية ، مثل محاربة الفقر ، وتحسين الخدمات الصحية ، ومكافحة التلوث ، وخلق فرص عمل ، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها .(ألحارثي ،٢٠٠٩م :ص ٣) .

ويري الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يمكن تعريفها علي أنها " مساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

للمجتمع الذي تعمل فيه ، بدوافع دينية وأخلاقية ، وتعزيز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها.
وتتمثل مهمة القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية في :

- **المهمة الداخلية :** وترتبط بموظفي هذه الشركات والسعي لتحسين ظروف عملهم ، والارتقاء بمستوى معيشتهم .

- **المهمة الخارجية :** وتتمثل في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لكل أفراد المجتمع من خلال الرقي بمستوى معيشتهم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وبيئيًا .... إلخ .

- **المهمة الرقابية :** ترتبط بأداء هذه الشركات لأعمالها بما لا يضر بالمجتمع الذي تعمل فيه .

(١-٢) أهمية المسؤولية الاجتماعية :

للمسئولية الاجتماعية أهمية كبيرة من خلال المردود الايجابي المتحقق للجهات الثلاثة الرئيسية ، التي تجني الفائدة من هذا الالتزام وهي " المنظمة ، والمجتمع ، والدولة " .

بالنسبة للمنظمة تتحقق لها العديد من الفوائد في مقدمتها " تحسين صورة المنظمة لدي المجتمع ، وترسيخ المظهر الايجابي لدي العملاء والعاملين وأفراد المجتمع ، فضلا عن المردود المادي للقطاع الخاص ، والأداء المتطور ، والقبول الاجتماعي ، والعلاقة الايجابية مع المجتمع .. وغيرها (حجاز ، ٢٠٠٩ :ص ٢٤) .

أما المجتمع فإن العائد الذي سيتحقق له جراء اهتمام منظمات الأعمال علي اختلاف أنواعها بتبني نمط معين من المسئولية الاجتماعية نلخصه في الأتي (النعيم ،٢٠١٠ : ص٣٠) :-

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع .
- الاستقرار الاجتماعي .
- تحسين نوع الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية للخدمات أو الناحية الثقافية
- تحسين التنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي علي مستوي الأفراد والمجموعات والمنظمات ، وهذا يسهم في الاستقرار والشعور بالعدالة الاجتماعية .

وأخيرا فإن الدولة هي أحد المستفيدين من إدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي ، لأن ذلك سيؤدي إلي تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى ، كذلك فإننا نتوقع أن العوائد المالية للدولة ستكون أفضل بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية

المختلفة ، وفي مد الدولة بمستحقاتها من الضرائب والرسوم ، والمساهمة في القضاء علي البطالة ، وفي التطور التكنولوجي ، وفي غيرها من المجالات (حسين، ٢٠٠٩: ص١١) .

(١-٣) أهم مجالات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص :

يسهم القطاع الخاص بدور كبير في تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال مشاركته المادية وغير المادية في مختلف أنشطة العمل الاجتماعي، ومن أهم المجالات التي يساهم فيها القطاع الخاص بفعالية ما يلي:(الحارثي : ٢٠٠٩ : ص١٦)

١- الخدمات والمساعدات الاجتماعية : ومنها التبرع للجمعيات الخيرية ، ودعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام .. وغيرها .
٢- خدمات الرعاية الصحية للمواطنين : وتشتمل على تبرعات أصحاب الأعمال لإنشاء مستشفيات خاصة ووحدات لغسيل الكلى وأمراض القلب والأورام ، والتكفل بعلاج بعض المرضى .
٣- الخدمات التعليمية والتدريبية : ومنها الإسهام في إنشاء الكليات الأهلية ، وإنشاء مجمعات لمدارس التعليم العام ، والإسهام في تأهيل وتوظيف الشباب ، وتخصيص منح للطلاب غير القادرين ماديا ، ورعاية الموهوبين والمتفوقين .
٤- المساهمة في إنشاء البني التحتية والمرافق العامة : ومنها مساهمة أصحاب الأعمال في تكاليف إنشاء بعض الطرق السريعة ، والمشاركة في تنفيذ وتشغيل بعض الخدمات والمرافق العامة كالحدائق والمتنزهات والأسواق .
٥- دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع : ومنها المساهمة في مشروعات خدمة البيئة والأسابيع الخاصة بالمرور والنظافة وغيرها ، ودعم حملات ترشيد استخدام المياه والكهرباء .
٦- المساهمة في أعمال الإغاثة : وتشمل الإسهام في أعمال الإغاثة ومساعدة المتضررين من الجفاف والمجاعات والكوارث الطبيعية وغيرها .

(١-٤) أبعاد المسئولية الاجتماعية :

أوضح (الحمدي ، ٢٠٠٣: ص٣٥) في دارسته أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح بالجدول رقم (١)

جدول رقم (١) يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه المجتمع	**المسؤولية اتجاه حماية المستهلك**	**المسؤولية الأخلاقية**	**المسؤولية اتجاه حماية البيئة**
- إنجاز المشاريع الأساسية - تقديم الهبات والتبرعات - توفير فرص العمل للشباب - المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية - المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	- التبيين - السعر - الضمان - التعبئة - التوزيع - الإعلان - المقاييس - النقل - التخزين	- تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع - عدم احتكار المنتجات - وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة - تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية - عدم التحايل بالأسعار	- الالتزام بالتشريعات البيئية - الاقتصاد في استخدام الموارد - الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة - تجنب مسببات التلوث - التخلص من النفايات - المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة .

(١-٥) عوائق وتحديات المسؤولية الاجتماعية :

هناك الكثير من العوائق والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية منها (سعد،٢٠٠٩م:ص ١٤) :-

١- النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية تجاه الأجيال القادمة ، وغياب فكر التنمية المستديمة .

٢- أصبحت قضية المسؤولية الاجتماعية تتجه نحو العلاقات العامة ، ونحو تحسين السمعة أكثر من اتجاهها إلى المسؤولية الاجتماعية الإيجابية في المجتمع .

٣- وجود ثغرات في النواحي القانونية والتشريعية ، وغياب للأنظمة التي تمكن من جمع المعلومات وإجراء قياس أداء نظم الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية .

٤- غياب دراسات وتقارير تقييم الأثر الاستراتيجي المستقبلي لمشاريع التنمية البشرية والاقتصادية على المجتمع في المدى المتوسط والقصير.

٥- ضعف الوعي والالتزام المجتمعي بقضية المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

٦- الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع، ولا تعمل على رفع الوعي الصحيح بشمولية هذا المفهوم .

٧- تأثر شركات القطاع الخاص بالاتجاهات السائدة في الإدارة بالفكر الغربي، دون أن تبحث عن كيفية التطوير ضمن سياقها ومنظومتها وثقافتها .

(١-٦) أساليب تحقيق المسؤولية الاجتماعية :

يقع تحقيق المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال علي عاتق القطاع العام والخاص علي حد سواء ، ومن الأساليب التي يطلع بها القطاع العام : (النعيم ،٢٠١٠: ص ٣٠):-

١- التوعية والإرشاد بأهمية نهوض قطاع الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد .

٢- بيان مجالات العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، وتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبيل قطاع الأعمال للنهوض بها .

٣- وضع خطة طويلة الأمد ومستمرة لبرامج متعددة تستهدف تلبية متطلبات المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات قطاع الأعمال .

٤- منح الحوافز والتسهيلات للمؤسسات ذات الأدوار الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية .

(١-٧) أسس نجاح المسئولية الاجتماعية :

وحتى تنجح منشات القطاع الخاص في أدائها للمسئولية الاجتماعية فمن المهم توافر الأسس التالية لنجاح المسئولية الاجتماعية بها (النعيم ،٢٠١٠ : ٣٠):-

١- أن لا تتخذ المنشات قيامها بالمسئولية الاجتماعية وسيلة للدعاية أو المظهر الاجتماعي .

٢- إذا كانت المنشأة في بداية أدائها للمسئولية الاجتماعية فمن الأفضل أن تبدأ بالمسائل الصغيرة أو التي تمكنها من أداء واجباتها كتدريب الموظفين والرعاية الاجتماعية لهم أو التفاعل مع الأنشطة للمحافظة علي البيئة .
٣- ضرورة وضع أولويات لقضايا المسئولية الاجتماعية دون القيام بها دفعة واحدة مع الأخذ في الاعتبار أكثر الأعمال صلة بأهداف المنشأة .
٤- الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المنشأة والمنظمات الاجتماعية وفقا لقدرات المنشأة مع تنمية هذه المشاريع لتصبح علي ألمدي البعيد كيانات كبري .
٥- أن يكون توجه المنشأة لأداء المسئولية الاجتماعية نابعا من قيم وأخلاقيات راسخة تبني عليها الاستراتيجيات والخطط والأهداف .

٢-مفهوم التنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة على اهتمام العالم ، فعقدت من أجله القمم والمؤتمرات والمنتديات العالمية ، ونتيجة لهذا الاستحواذ ، أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة .(بيتر، وسوزان كالفرت ،٢٠١٢، ص٤٢٤) .

ويرى الكثير من الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف مؤسسات القطاع الخاص يعكس مستوى الوعي الذي يتحلى به المديرين في خدمة غايات وأهداف البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة ، حيث أن هذه البيئة تكون بيئة مستقرة ومزدهرة إذا استطاعت المؤسسة أن تشبع رغبات كل الجهات التي تكون هذه البيئة وحققت لها الرضا(عبد القادر ، ٢٠٠٣: ص١١) .

وينظر للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة ، والدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسئول للموارد ، ومن جهة ثانية إلى الاهتمام بذوي الموارد المحدودة أو المنعدمة ، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها (العايب ،٢٠١١م : ص١٠) .

وقد فرض هذا الأخير نفسه في وقت ساد فيه الاعتقاد أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية ، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي ، إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين هذين المعتقدين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في آن واحد ودون التفريط في أي واحد منها ، حيث أنه من خلال الدمج بين المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتم الوصول إلى تحقيق الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية .

وعرفت " لجنة برونتلاند " التنمية المستدامة - على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها ، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢م على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية - علي أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (أبو زنط ، وغنيم ،٢٠٠٩ : ص ٢٣) .

وعرفت التنمية المستدامة " على أنها تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان ، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته ، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع ، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة (رزيق ،٢٠٠٢ : ص ٣) .

وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة ، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة " ، من أجل إيجاد تحولات هيكلية ، وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني ، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (الرفاعي،٢٠٠٧: ٢٤).

وتعرف أيضا على أنها " وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد وعلى الأجيال المقبلة ، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية ، وكذلك على الأفراد والمناطق والتي تعاني من التهميش (Marie., 2005, p.4) .

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ، ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (ماجدة أبو زنط ،٢٠٠٥ : ص ٧٢) .

والتنمية المستدامة " تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار ، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنمية الاجتماعية ، أو التنمية الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية ، وهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني ، وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية " (الهيتي ،٢٠٠٦ ، ص١٠٣)

ويقترح الباحث تعريفا بسيطا للتنمية المستدامة - حيث يرى أن التنمية المستدامة "هي النتيجة الحتمية لرغبة المجتمع على مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية الي جانب البعد الاقتصادي، وتشجيع التوزيع العادل للثروات ، وحماية مستقبل وفوائد الأجيال الحالية والمقبلة ، ويتحمل مسؤولية تحقيق ذلك كل من : الدولة ، والشركات ، والأفراد .

(٢-٢) : القضايا الهامة التي تندرج تحت مفاهيم التنمية المستدامة .

بالإضافة إلى التعارف المقدمة أعلاه ، فهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث يرى البعض أنه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها (الهيتي ،٢٠٠٦ ، ص ١٠٣):-

١- أن التنمية المستدامة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات ، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد .

٢- أن التنمية المستدامة هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها .

٣- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات، يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد .

٤- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا .

٥- أن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:

أ- ضمان النمو الاقتصادي:

ب- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل:

جـ- العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية : بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل و الغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

(٢-٣) أهداف التنمية المستدامة:

١-التنمية المستدامة تساعد في تحقيق الخيارات ووضع الاستراتجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا .

٢- التنمية المستدامة تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية .

٣-التنمية المستدامة تعمل علي توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة والغير حكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية .

٤-أحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفعالية ، وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه .

٥-تعمل التنمية المستدامة علي زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات ، وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الابداع والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي (نضال محمد السعيد ، ٢٠١٢م) .

(٢-٤) أبعاد التنمية المستدامة .

التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد ، البعد الاقتصادي ، والاجتماعي ، والبيئي ، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (وردم ،٢٠٠٣، ص١٨٩).

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة(غنيم، و أبو زنط ،٢٠٠٨ : ص١٧٧) .

الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف	بيئة نظيفة آمنة

ويتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها فيما يلي : .(Grosskurth, ،2005,135–151)

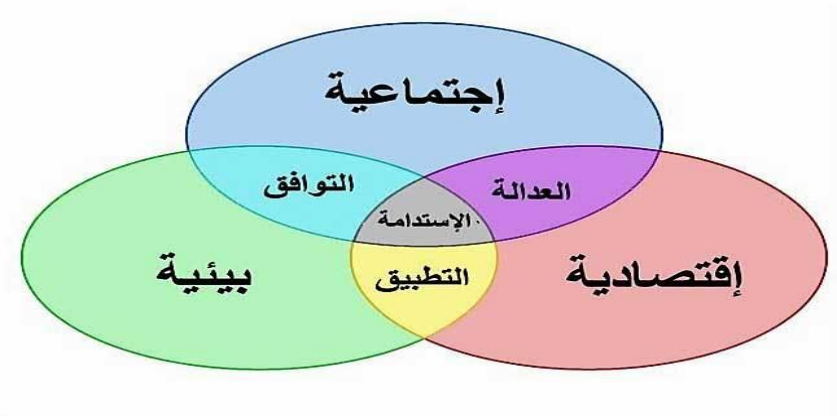

١- **اقتصاديا :** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ، وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام ، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .

٢- **اجتماعيا:** يكون النظام مستداما اجتماعيا ، في تحقيق العدالة في التوزيع ، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها ، والمساواة في النوع الاجتماعي ، والمحاسبة السياسية ، والمشاركة الشعبية .

٣- **بيئيا:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة .

وينبغي الإشارة هنا إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

(٢-٥) عناصر التنمية المستدامة :

والتنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .(الهيتي، ٢٠٠٦، ص ١٠٢) .

أ. **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد ، والقضاء على الفقر ، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة .

ب. **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان ، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة ، والتنوع والتعددية ، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار .

ج. **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية ، وعلى النظم الأيكلوجية والنهوض البيئي .

وبالرغم من أن هذه عناصر متشابكة إلا أن " النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو المنهجية وخلفية التحليل ، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها ، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ، ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة " (وردم ،٢٠٠٣: ص١٨٩) .

٣-مفهوم القطاع الخاص :

يعني القطاع الخاص بجميع النشاطات الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة ، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة الهادفة الي تحقيق أرباح في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات الي جانب المؤسسات التي لا تهدف الي تحقيق أرباح مثل الغرف التجارية والجمعيات التعاونية طالما تؤدي خدمات اقتصادية . (بدر الدين، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨) .

خامسا : النظرية المفسرة للدراسة : .

نظريه الدور:

يعد مفهوم الدور واحد من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في دراسة سلوك الأفراد أو المنظمات ، ويرى " لننون " أن الدور يمثل الجانب الدينمي للمكانة ، فالفرد يكلف اجتماعياً بمكانه يشغلها، وعندما يضع عناصر المكانة من الحقوق والوجبات موضع التنفيذ ، فانه حينئذ يمارس دوراً (الزبن: ٢٠١٢ ، ص٥٥) .

ونظرية الدور توضح تفاعل المنظمات مع بيئتها الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما ، حيث أن كثير من المشكلات التي تحصل للمنظمة تنبع من عدم قدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية بنجاح ، أما مفهوم توقعات الدور: فهو التصورات أو الأفكار أو المعارف التي تكون لدى أفراد المجتمع لمدى مناسبة أنماط سلوكية تقوم بها منظمات معنية بالنسبة لهم ، وهذه تقودنا إلى مفهوم أخر ألا وهو: "وصف الدور" : ويعني أنه لكي تؤدى منظمة معينة دورها بنجاح وفقا لما يتوقعه منها المجتمع فانه يجب أن يكون هناك وصف وإطار محدد ومتفق عليه في المجتمع لما يجب أن تقوم به المنظمة ، وما لها من حقوق وما عليها من واجبات ، وهذا يقودنا إلى مفهوم أخر وهو : غموض الدور : غموض الدور يعنى عدم وضوحه ، بمعني انه ليس هناك اتفاق بين هيئات المجتمع ومنظماته على ما هو متوقع من هذا الدور ومتطلباته، وبالتالي فان غموض الدور يؤثر في مدى فعالية الدور، أما صراع الأدوار: يعني تعارض التوقعات الخاصة بدور معين بالنسبة لشاغل مكانه معينة ، وأن صراع الأدوار قد يؤدى إلى إحداث الضغوط النفسية لدى المنظمة في أدائها لدور معين ، وقد تعمل هذه الضغوط إلى الدرجة التي تعوق المنظمة عن أداء دورها بشكل مقبول ، وفي هذه الحالة فعلى المنظمة أن تبحث و تحاول حل هذه الصراعات بين الأدوار، وتعتبر عدم أو قلة إشباع حاجات المجتمع أحد المسببات التي تعطل الأداء الوظيفي للدور المنوط بالمنظمة أداؤه ، والتي تكون ناتجة عن عوامل اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو أي عوامل أخرى تدعم قلة إشباع الحاجة ، وتمنع المنظمة من أداء دورها بصورة مناسبة .

ويمكن الاستعانة بنظرية الدور في تحديد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ، فالقطاع الخاص حين يتبني برنامجا معينا يتعلق بمسؤولياته الاجتماعية فانه يترتب عليه العديد من الحقوق والواجبات ، من هنا لابد من توضيح الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في حال قيامه ببرامج تساهم في نماء مجتمعه ، وبيان مجالات العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، ووضع خطة طويلة الأمد ومستمرة لبرامج متعددة تستهدف تلبية متطلبات المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات القطاع الخاص، وتذليل الصعوبات التي قد تعترض سبيل القطاع الخاص للنهوض بها ، ومنح الحوافز والتسهيلات للمؤسسات ذات الأدوار الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية ، والتوعية والإرشاد بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولية الاجتماعية ، ودورها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد .

سادسا : تساؤلات الدراسة .

تسعي الدراسة للإجابة علي تساؤل رئيس مؤداه " ما دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة ؟ " وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة التساؤلات الفرعية التالية :-

١- ما مفهوم مفردات عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟

٢- ما دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ؟ .

٣- ما الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة ؟ .

٤- ما التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة ؟ .

٥- ما الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة ؟ .

سابعا : الإستراتيجية المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة ومنهجها : تندرج هذه الدراسة تحت ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية ، والتى تتوخى الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم فى تحليله (سيد أحمد، ٢٠٠٦ : ص٢١٢) . وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي كأساس لتحقيق أهدافها ، وهو يمثل أحد المناهج الأساسية التى يستفاد بها فى الدراسات الوصفية التحليلية ، وفى الاهتمام بالمواضيع المرتبطة بالتخطيط والتنمية (حسن،١٩٩٨: ص٢٢١) .

٢- مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكاني : مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي لها نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية في مدينة مكة المكرمة .

(ب) المجال البشرى : أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص عينة الدراسة المختارة التي حددها للباحث المسئولين بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة مكة المكرمة وعدهم (٥٣) مفردة .

(جـ) المجال الزمني : تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة من ١٥ / ١٠ – ٢٥ / ١١ /٢٠١٦م .

٤- أدوات الدراسة : (الاستبار)

طبق على أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص عينة الدراسة المختارة ، وقد قام الباحث بتصميم الاستبار وفقاً لمجموعة من المحاور المرتبطة بأهداف الدراسة وتساؤلاتها والمستنبطة من القضايا النظرية والدراسات السابقة ، وذلك لجمع البيانات التى تساهم فى تحديد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

وتم عرض الاستبار على عدد (١٢) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية جامعة أم القرى ، وبعض الخبراء والمتخصصين فى مجال المسؤولية الاجتماعية – وقد تم تعديل صياغة وإضافة وإلغاء بعض الأسئلة وفقاً لدرجة اتفاقهم والتى لا تقل عن (٧٥%) وكان ذلك صدق المحتوى ، وتم حساب ثبات الاستبار بإعادة التطبيق على (١٠) مفردات في مؤسسات القطاع الخاص بفارق زمني أسبوعين بين التطبيق الأول والثاني.

وتم حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين التطبيقين باستخدام المعادلة الإحصائية ر = ١-٦مجـ ف ٢ وبتطبيق المعادلة وجد أن الثبات (٠.٩٠) وهى قيمة عالية ، وتم حساب معيار الصدق الإحصائي باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات فكان (٠.٩٥) ، وبذلك كان معامل الصدق والثبات للأداة مقبولاً وصالحاً .

ثامنا : الدراسة الميدانية .

جدول رقم (١) يوضح فئات أعمار الشركات المستقصاة

فئات أعمار الشركات المستقصاة	ك	%
أقل من٥سنوات	٤	٧.٥
٥ – ٩ سنوات	٢	٣.٨
١٠- ١٤ سنة	٢١	٣٩.٦
١٥- ١٩ سنة	٩	١٧
٢٠ فأكثر	١٧	٣٢.١
المجموع	٥٣	١٠٠
المتوسط	١٨سنه	

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن نحو ٣٢.١% من عينة الشركات المستقصاة يزيد عمرها عن (٢٠ عاما) ، و١٧% تراوحت عمر الشركات بين (١٥-١٩عاما) ، و٣٩.٦% تراوحت عمر الشركات بين (١٠-١٤عاما) ، و٣.٨% تراوحت عمرها ما بين (٥–٩أعوام) ، و٧.٥% تراوحت أعمارها (

أقل من ٥ سنوات) ، هذا وقد بلغ المتوسط العام لأعمار الشركات المستقصاه نحو (١٨ عاما) ، وهي فترة مناسبة لعمر الشركة لبناء ذاتها ، ومن ثم تقديم خدمات وبرامج ومشروعات يحتاجها المجتمع .

جدول رقم (٢) يوضح طبيعة نشاط الشركات المستقصاة

طبيعة نشاط الشركات المستقصاة	ك	%
خدمي	٨	١٥.١
متعدد	١٣	٢٤.٥
صناعي	٥	٩.٤
مالي	٧	١٣.٢
تجاري	١٠	١٨.٩
مقاولات	١١	٢٠.٨
المجموع	٥٣	١٠٠

حرص الباحث علي أن تتنوع مناشط الشركات المستقصاة ، بحيث تكون ممثلة لمجتمع الشركات بشكل واف وأكثر تعبيرا ، وقد كان تمثيل مناشط الشركات في العينة المستقصاة كما يلي : فقد تمثل بنسبة (٢٤.٥%) في القطاع المتعدد ، ونسبة (٢٠.١%) في قطاع المقاولات ، ونسبة (١٨،٩%) في القطاع التجاري ، ونسبة (١٥.١ %) في القطاع الخدمي ، ونسبة (١٣.٢%) في القطاع المالي ، ونسبة (٥%) في القطاع الصناعي .

ولكي تعمل هذه المنشآت والمنظمات في بيئة جيدة ، لا بد أن يكون لها قبول من قبل أفراد المجتمع في هذه البيئة ، كما أن اهتمام المنشآت الاقتصادية بالمشكلات والاحتياجات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الذي تعمل به ، ومحاولة المشاركة في حلها ، وتحمل مسئولياتها تجاهها يزيد من تقدير هذا المجتمع وارتباطه بهذه المنشآت وولائه لها ، مما يعود بالنفع علي المنشأة نفسها ويسهل من أدائها لأعمالها .

ومن ثم فأن لشركات القطاع الخاص أثر مهم في النهوض بالمجتمع المحلي ، من خلال شق الطرق ، وبناء المستشفيات ، والمدارس ، ونشر الوعي الثقافي ، وتطوير الموارد البشرية ... الخ ، كل هذا يعتبر جواز عبور منشآت القطاع الخاص للمجتمع ، نتيجة لسمعة الشركة ومكانتها بين السكان نتيجة للأثر الطيب الذي تتركه في حياتهم .

جدول رقم (٣) يوضح عدد فروع الشركات المستقصاة

عدد فروع الشركات المستقصاة	ك	%
أقل من٥ فروع	٢٧	٥٠.٩
٥ ــ ١٠ فروع	٩	١٧
١٠- ١٥ فرع	٤	٧.٥
١٥- ٢٠ فرع	٥	٩.٤
٢٠ فرع فأكثر	٨	١٥.١
المجموع	٥٣	١٠٠
المتوسط العام		٥ فروع

كشفت بيانات الجدول رقم (٦) أن أعداد فروع الشركات المستقصاه تراوحت بين (أقل من ٥ فروع وأكثر من ٢٠ فرع للشركة الواحدة) ، وكان (٥٠.٩%) من مفردات العينة المستقصاه لديهم (أقل من ٥ فروع) ، بينما (١٥.١%) منها لديها (أكثر من ٢٠ فرعا) ، وبلغ المتوسط العام لعدد فروع الشركات المستقصاة نحو (٥ فروع لكل شركة) ، وهو ما يوضح طبيعة هذه الشركات وقوتها ومركزها التنافسي في مجال عملها، ويؤكد علي ضرورة تقديم هذه الشركات لبرامج وخدمات المسؤولية الاجتماعية خاصة في المجتمعات المحلية التي توجد فيها ، وأيضا علي مستوي البيئة الداخلية لها .

جدول رقم (٤)

يوضح عدد المستفيدين المباشرين من هذه البرامج(جهات – أفراد)

يوضح عدد المستفيدين المباشرين من هذه البرامج	ك	%
أقل من ١٠٠	١٦	٣٠.٢
١٠١- ١٠٠٠	١٦	٣٠.٢
١٠٠١ - ٢٠٠٠	٥	٩.٤
٢٠٠١ فأكثر	١٦	٣٠.٢
المجموع	٥٣	%١٠٠

وحول عدد المستفيدين من هذه البرامج (جهات – أفراد) تبين أن (٣٠.٢%) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر (ما يقل عن ١٠٠ فرد) في المجتمع المحيط بها ، و(٣٠.٢%) من هذه

الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (١٠١- ١٠٠٠) فرد في المجتمع المحيط بها ، و(٩.٤%) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (١٠٠١- ٢٠٠٠) فرد في المجتمع المحيط بها، و(٣٠.٢%) من هذه الشركات تخدم برامجها بشكل مباشر من (٢٠٠١ فأكثر) فرد في المجتمع المحيط بها .

الجدير بالذكر أن كثيرا من القائمين علي هذه الشركات يؤمنون أن ما يقومون به من أعمال خيرية شخصية تقع ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم ، وأن المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري يقومون به مرضاة لله عز وجل ، مما يفسر عدم وجود تقارير لبرامج المسؤولية الاجتماعية بكثير من هذه الشركات ، وعدم الاهتمام بقياس عائدها علي الشركة .

جدول رقم (٥)

يوضح فئات أعمار برامج المسؤولية الاجتماعية لدي الشركات المستقصاة.

فئات أعمار برامج المسؤولية الاجتماعية .	ك	%
١- ٣ سنوات	١٠	١٨.٩
٣ ــ ٥ سنوات	٩	١٧
أكثر من ٥ سنوات	٣٤	٦٤.١
المجموع	٥٣	١٠٠

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن (٦٤.١%) من عينة الدراسة (الشركات المستقصاة) لديها برامج للمسؤولية الاجتماعية منذ أكثر من (٥ سنوات) ، مما يدل علي الحراك الاجتماعي السريع للمجتمع السعودي في مواكبة التطورات الحديثة في مفاهيم العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ، وبصفة عامة فإن بيانات الجدول تشير إلي أن الكثير من الشركات لديها خبرات في هذا المجال ، مما يؤكد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد أخذ في الانتشار في المجتمع السعودي .

جدول رقم (٦)

يوضح فئات حجم ميزانيات برامج المسؤولية الاجتماعية .

فئات حجم ميزانيات برامج المسؤولية الاجتماعية .	ك	%
أقل من مليون ريال	٢٣	٤٣.٤
من مليون ــ ٥ ملايين	١٥	٢٨.٣
من ٥ ملايين ــ عشر ملايين	٢	٣.٨
أكثر من ١٠ ملايين	١٣	٢٤.٥

المجموع	**٥٣**	**١٠٠**

تنوعت أحجام ميزانيات برامج المسؤولية الاجتماعية في عينة الشركات المستقصاة تبعا لحجم كل شركة وإيراداتها ، حيث تبين أن (٤٣.٤%) من الشركات التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية تقل ميزانيات هذه البرامج لديها عن مليون ريال سنويا ، ونسبة (٢٨.٣%) منها تتراوح ميزانيتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية بين مليون وخمسة ملايين ريال سنويا ، و(٣.٨%) تتراوح ميزانيتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية بين خمسة وعشر ملايين ريال سنويا ، و(٢٤.%) بلغت ميزانيتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من عشر ملايين ريال سنويا ، وفي تحليلنا وجدنا أن أحجام ميزانيات هذه الشركات لا تتناسب مع إجمالي مبيعاتها السنوية ، حيث تبين أن كثير من هذه الشركات تزيد مبيعاتها السنوية عن مليار ريال .

جدول رقم (٧)

يوضح فئات أعداد الموظفين بالشركات المستقصاه

فئات أعداد الموظفين بالشركات المستقصاه	**ك**	**%**
أقل من ٥٠ موظف	**١٨**	**٣٤**
من ٥٠ ــ ٢٠٠ موظف	**١٢**	**٢٢.٦**
من ٢٠٠ ــ ٥٠٠ موظف	**٥**	**٩.٤**
أكثر من ٥٠٠ موظف	**١٨**	**٣٤**
المجموع	**٥٣**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول رقم (٧) قوة عينة الشركات المستقصاة ، والذي يتضح منه أن (٣٤%) من الشركات المستقصاة عدد الموظفين بها (أقل من ٥٠ موظف) ، و(٢٢.٦%) عدد الموظفين بها يتراوح من (٥٠ – ٢٠٠ موظف) ، و(٩.٤%) من الشركات عدد الموظفين بها يتراوح من (٢٠٠ – ٥٠٠ موظف) ، ويتضح منه أيضا أن (٣٤%) من الشركات المستقصاة يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠٠ موظف) ، مما يؤكد ضرورة تقديم هذه الشركات لبرامج وخدمات المسؤولية الاجتماعية ، خاصة علي مستوي البيئة الداخلية لها (موظفين – مساهمين – عملاء) .

جدول رقم (٨) يوضح أشكال مساهمة الشركات المستصقاة في مجالات العمل الاجتماعي

أشكال مساهمة لشركات في مجالات العمل الاجتماعي	ك	%
التبرع بالمال	٣٠	٣٨.٥
التبرع بأراضي ومباني	١	١.٣
التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات	١٠	١٢.٨
تقديم أجهزة ومعدات لفئات المحتاجين	٨	١٠.٣
المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع	٢٩	٣٧.١
المجموع	٧٨	١٠٠

يبين الجدول رقم (٨) مرئيات عينة الدراسة (الشركات المستقصاه) بشأن أولويات مساهمات القطاع الخاص في مجالات العمل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ، جاء في مقدمتها التبرع بالمال وذلك بنسبة (٣٨.٥%) ، وجاء في المرتبة الثانية المشاركة في تنفيذ مشروعات اجتماعية لخدمة المجتمع ينسبة (٣٧.١%) ، وفي المرتبة الثالثة بنسبة (١٢.٨%) التبرع بمنتجات من المؤسسات والشركات ، وفي المرتبة الرابعة تقديم أجهزة ومعدات بنسبة (١٠.٣%) ، ثم التبرع بأراضي ومباني بنسبة ضئيلة جدا (١.٣%) .

ب – الإجابة علي تساؤلات الدراسة

التساؤل الأول :ما مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ .

جدول رقم (٩)

يوضح مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

م	مفهوم مفردات عينة الدراسة لمعني المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**حق المجتمع يجب علي الشركات أن تتكفل به**	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢.٦٤	٨٨.١	٦

٢	**عمل خيري تقوم به بعض الشركات .**	٣٤	١٧	٢	١٣٨	٢.٦٠	٨٦.٨	٧
٣	**التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع .**	٣٨	١٢	٣	١٤١	٢.٦٦	٨٨.٧	٥
٤	**ترجمة لمبادئ التكافل الاجتماعي بالمجتمع .**	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢.٦٤	٨٨.١	٦
٥	**وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة.**	٤٤	٨	١	١٤٩	٢.٨١	٩٣.٧	١
٦	**أسلوب مفروض علي الشركات يجب تبنيه .**	٢٣	٢٠	٧	١١٦	٢.١٩	٧٣.٠	٨
٧	**التزام قانوني يفرضه المجتمع .**	١٨	٢١	١٤	١١٠	٢.٠٨	٦٩.٢	٩
٨	**التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع**	٣٧	١٥	١	١٤٢	٢.٦٨	٨٩.٣	٤
٩	**استثمار طويل الأمد لموارد الشركات .**	٣٧	١٥	١	١٤٢	٢.٦٨	٨٩.٣	٤
١٠	**تحلي الشركات بروح المواطنة .**	٤١	٩	٣	١٤٤	٢.٧٢	٩٠.٦	٢
١١	**خيار لزيادة الإنتاج .**	٣٩	١٢	٢	١٤٣	٢.٧٠	٩٠.٠	٣

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لعينة الشركات المستقصاه أن هناك تأييدا واضحا من قبل القائمين علي هذه الشركات– لفكرة ومبدأ تحقيق السمعة والفخر للشركة.، حيث ركزت المفاهيم الأساسية لديهم عن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص علي خاصية مهمة وهي اعتبار المسؤولية الاجتماعية بمثابة وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة ، ويؤيد هذا المفهوم نحو (٩٣.٧%) منهم ، يليها في ذلك ارتباط المفهوم بروح المواطنة ، حيث رأي ما يقرب من (٩٠.٦%) منهم أن المسؤولية الاجتماعية هي تحلي الشركات بروح المواطنة.

وقد تدرجت المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القائمين علي برامج المسؤولية الاجتماعية بهذه الشركات لتأخذ معاني مختلفة والذي وضح في :

- خيار لزيادة الإنتاج (٩٠%).
- التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع (٨٩.٣%) .
- استثمار طويل الأمد لموارد الشركات (٨٩.٣%) .
- التزام أخلاقي من الشركات بتنمية المجتمع (٨٣.٧%) .

ويلاحظ هنا أن تعريفهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ركز علي ثلاث مبادئ وهي :

- مبدأ العوائد المادية .
- مبدأ التنمية المستدامة .
- المبدأ الأخلاقي .

كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لعينة الشركات المستقصاه أيضا أن هناك تأييدا واضحا من قبل القائمين علي هذه الشركات– لفكرة ومبدأ التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع ، واعتبار المسؤولية الاجتماعية بمثابة حق المجتمع يجب علي الشركات أن تتكفل به ، ويؤيد هذا المفهوم نحو (٨٨.١%) منهم ، يليها في ذلك ارتباط المفهوم بالعمل الخيري ، حيث رأي ما يقرب من (٨٦.٨ %) منهم أن المسؤولية الاجتماعية هي عمل خيري تقوم به الشركات .

ومما سبق يمكن وصف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة علي أنها :

- وسيلة لتحقيق السمعة والفخر للشركة .
- تحلي الشركات بروح المواطنة .
- خيار لزيادة الإنتاج .
- التزام لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .
- التزام أخلاقي من الشركات تجاه المجتمع .

إجابة السؤال الثاني : ما دوافع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص؟ .

جدول رقم (١٠) يوضح دوافع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

م	دوافع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**اعتراف الشركات بفضل المجتمع علي ما حققته من نجاح أو أرباح.**	٤٤	٧	٢	١٤٨	٢.٧٩	٩٣.١	٢
٢	**رعاية العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم .**	٣٠	١٨	٣	١٢٩	٢.٤٣	٨١.١	٨
٣	**اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين لخدمة الأهداف الاقتصادية للشركات.**	٤١	٨	٣	١٤٢	٢.٦٨	٨٩.٣	٣
٤	**تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية .**	٤٤	٨	١	١٤٩	٢.٨١	٩٣.٧	١

٥	مشاركة ا لدولة في العديد من القضايا التي لا تستطيع تحملها بمفردها .	٢٩	٢١	٦	١٣٥	٢.٥٥	٨٤.٩	٥
٦	التزام بتحقيق التنمية المستدامة.	٢٦	٢١	٦	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	١٠
٧	مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.	٣٢	١٦	٥	١٣٣	٢.٥١	٨٣.٦	٦
٨	تعاظم الأرباح في حال تبني الشركات أدوارًا اجتماعية كبرى .	٢٩	١٩	٦	١٣١	٢.٤٧	٨٢.٤	٧
٩	تحقيق رضا المجتمع ومد جسورا لتعاون والتفاهم معه .	٣٨	١٢	٣	١٤١	٢.٦٦	٨٨.٧	٤
١٠	التقليل من إجراءات الدولة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون قطاع الأعمال .	١٦	٢٢	١٥	١٠٧	٢.٠٢	٦٧.٣	١١
١١	التقليل من النقد الموجه لهيمنة الشركات على القرارات المتعلقة بحياة الناس .	٢٣	٣٢	٨	١٤١	٢.٦٦	٨٨.٧	٤
١٢	تحسين نوعية الحياة في المجتمع .	٣١	١٧	٥	١٣٢	٢.٤٩	٨٣.٠	٧
١٣	تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع .	٣٢	١٤	٧	١٣١	٢.٤٧	٨٢.٤	٧
١٤	إدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي .	٣٥	١١	٧	١٤١	٢.٦٦	٨٨.٧	٤
١٥	تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها .	٢٩	١٧	٧	١٣٥	٢.٥٥	٨٤.٩	٥
١٦	زيادة العوائد المالية التي تعود للدولة (الضرائب والرسوم) .	١٥	٢١	١٧	١٠٤	١.٩٦	٦٥.٤	١٢
١٧	تحقيق التطور التكنولوجي في جميع المجالات .	٣٢	١١	١٠	١٢٨	٢.٤٢	٨٠.٥	٩

أشارت بيانات الجدول رقم (١٠) دوافع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص – والتي تمثلت من وجهة نظر عينة الدراسة علي النحو التالي :

فقد جاء في المرتبة الأولي : تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية بمتوسط مرجح (٢.٨١) وقوة نسبية (٩٣.٧%) ، واعتراف الشركات بفضل المجتمع علي ما حققته من نجاح أو أرباح ، بمتوسط مرجح (٢.٧٩) وقوة نسبية (٩٣.١%) ، واكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين لخدمة الأهداف

الاقتصادية للشركات بمتوسط مرجح (٢.٦٨) وقوة نسبية (٨٩.٣%) ، وتحقيق رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم معه ، وإدراك منظمات القطاع الخاص لدورها الاجتماعي ، والتقليل من النقد الموجه لهيمنة الشركات على القرارات المتعلقة بحياة الناس بمتوسط مرجح (٢.٦٦) وقوة نسبية(٨٨.٧%) – ويلاحظ هنا تركيز عينة الدراسة علي اكتساب ثقة الجمهور وتحقيق السمعة الحسنة لشركاتهم، بما ينعكس علي خدمة نشاط شركاتهم وتعاظم الأرباح بها في المقام الأول .

وجاء في المرتبة الثانية :مشاركة الدولة في العديد من القضايا التي لا تستطيع تحملها بمفردها ، وتخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها . بمتوسط مرجح (٢.٥٥) وقوة نسبية(٨٤.٩%) ، ومساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية بمتوسط مرجح (٢.٥١) وقوة نسبية(٨٣.٦%) وتعاظم الأرباح في حال تبني الشركات أدوارًا اجتماعية كبرى ، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع،وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع وذلك بمتوسط مرجح (٢.٤٧) وقوة نسبية(٨٢.٤%)– ويلاحظ هنا تركيز عينة الدراسة علي الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاع الخاص والدولة في تحقيق الأهداف التنموية وتحسين نوعية الحياة والاستقرار الاجتماعي في المجتمع .

وجاء في المرتبة الثالثة :رعاية العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار النفسي لهم بمتوسط مرجح (٢.٤٣) وقوة نسبية (٨١.١%) ، وتحقيق التطور التكنولوجي في جميع المجالات بمتوسط مرجح (٢.٤٢) وقوة نسبية (٨٠.٥%) ، والتزام بتحقيق التنمية المستدامة بمتوسط مرجح (٢.٣٨) وقوة نسبية (٧٩.٢%) - ويري الباحث أن هذه القضايا والاهتمامات كان يجب أن تحتل مرتبة متقدمة من وجهة نظر عينة الدراسة ، حيث أن ثقافة المسؤولية الاجتماعية يجب أن تنتقل من فكرة التبرع والتطوع إلي جهود وثقافة التمكين وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع .

إجابة السؤال الثالث : ما أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة؟ .

جدول رقم (١١)

أولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة

م	أولويات القضايا الاجتماعية	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**دعم برامج التدريب والتأهيل والتوظيف**	٣٦	١٥	٢	١٤٠	٢.٦٤	٨٨.١	١
٢	**المساهمة في دعم الجودة لمختلف البرامج التعليمية .**	٢٨	٢٣	٢	١٣٢	٢.٥٠	٨٣.٠	٣
٣	**المساهمة في قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية .**	٢٥	٢٣	٥	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	٧

٤	**المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الابتكار والاختراع .**	٢٦	٢٣	٤	١٢٨	٢.٤٢	٨٠.٥	٥
٥	**دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة لتشجيع شباب الخريجين على العمل الحر**	٢٥	٢٤	٤	١٢٧	٢.٤٠	٧٩.٩	٦
٦	**دعم برامج ومشروعات التنمية المستدامة في المجتمع .**	٣٧	١٢	٤	١٣٩	٢.٦٢	٨٧.٤	٢
٧	**دعم برامج المسؤولية الاجتماعية للقضاء على الفقر**	٣٧	١٢	٤	١٣٩	٢.٦٢	٨٧.٤	٢
٨	**دعم وتمويل برامج القروض الحسنة .**	٣٠	١٣	١٠	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	٧
٩	**تقديم برامج لدعم الإسكان الخيري .**	٢٧	١٣	١٣	١٢٠	٢.٢٦	٧٥.٥	٩
١٠	**المساهمة في دعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين**	٢٦	٢٠	٧	١٢٥	٢.٣٦	٧٨.٦	٨
١١	**دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع .**	٣١	١١	١١	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	٧
١٢	**المساهمة في مشروعات البني التحتية والمرافق العامة .**	٢٤	١٩	١٠	١٢٠	٢.٢٦	٧٥.٥	٩
١٣	**المساهمة في مشروعات الحفاظ علي البيئة .**	٣١	١٦	٦	١٣١	٢.٤٧	٨٢.٤	٤

وفيما يتعلق بأولويات القضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة.

١-أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن برامج التدريب والتأهيل والتوظيف تأتي في مقدمة برامج المسؤولية الاجتماعية التي تري مفردات عينة الدراسة ضرورة تقدمها – فقد احتلّت مسائل التدريب والتأهيل والتوظيف صدارة الأولويات بمتوسط مرجح (٢.٦٤) وقوة نسبية (٨٨.١%)، وهذه الصورة تتفق مع الأولويّة الوطنيّة فيما يتعلّق بإيجاد وتوفير فرص العمل.

٢-ويلي ذلك من حيث الأهمية والأولوية من وجهة نظر عينة الدراسة " دعم برامج ومشروعات التنمية المستدامة في المجتمع " بمتوسط مرجح (٢.٦٢) وقوة نسبية (٨٧.٤%)، وبنفس النسبة تم تركيز عينة الدراسة بشكل كبير على " دعم برامج المسؤولية الاجتماعية للقضاء على الفقر"- ويري الباحث أن هذه الموضوعات تعتبر نقلة نوعية كبيرة في فكر القطاع الخاص ، وهو التوجه بفعالية إلى برامج المسؤولية الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ومواجهة مشكلات الفقر ، بمعني الانتقال ببرامج المسؤولية الاجتماعية من ثقافة التطوع والتبرع إلي ثقافة التمكين .

٣-وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أيضا تركيز عينة الدراسة بشكل كبير على" المساهمة في دعم جودة مختلف البرامج التعليمية " بمتوسط مرجح (٢.٥٠) وقوة نسبية (٨٣%)، ، وهذا يعني أن هذه

الشركات غير معنيّة بكمّية التعليم إنّما بنوعيّته ، ومن ثم فهم معنيّون بالمخرجات التي يقدمها النظام التعليمي، وهذا يترجم عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تأمين المؤهلات التي تطلبها سوق العمل ، وفي الواقع تتدرّج هذه المؤهلات من أعلى مستويات التأهيل التقني إلى التدريب الأساسي والمهني،وفي هذه الحالة يتمّ التركيز بشكل رئيسي على توجيه برامج المسؤولية الاجتماعيّة لدعم مختلف برامج التعليم والتدريب،ويرى الباحث في أنّ دعمهم لهذه البرامج ليس مساهمة اجتماعية فحسب إنّما أيضًا كفالة لتزويد قطاع الأعمال بالكوادر المطلوبة.

٤-ويلي ذلك من حيث الأهمية " المساهمة في مشروعات الحفاظ علي البيئة" (٨٢.٤%) ، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها .

٥-وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن (٨٠.٥%) من مفردات العينة تري أن المساهمة في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الابتكار والاختراع من أهم الأولويات التي يجب أن يركز عليها القطاع الخاص ، والسبب يعود ،إلي أنّ هذه المسائل ليست مجالا يمكن للقطاع الخاص أن يكون فيها فعّالاً فحسب ،إنّما لأن فرص النجاح التجاري في قطاع تقنية المعلومات مرتبط بشكل كبير بالاختراع والابتكار .

٦-ويأتي بعد ذلك من حيث الأولوية والأهمية " دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة لتشجيع شباب الخريجين على العمل الحر" بمتوسط مرجح (٢.٤٠) وقوة نسبية (٧٩.٩%)، – لذا فإن الحاجة تبرز إلى تأهيل الشباب لإنشاء المشاريع الصغيرة ،ممّا يعني تحديدا مساعدة الشباب من الجنسين على اكتساب المهارات ليخلقوا لأنفسهم فرص عمل .

٧-ولا تزال " المساهمة في قطاع الخدمات والمساعدات الاجتماعية الإنسانية " تشغل بال وفكر القائمين علي هذه الهيئات والمنشات والشركات ، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن برامج المشروعات الاقتصادية للأغراض الخيرية من البرامج التي ترغب مفردات عينة الدراسة في تقديمها للمجتمع ومنها التبرع للجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء المملكة ودعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة .

٨-ويلي ذلك من حيث الأهمية والأولوية – دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع بنسبة (٧٩.٣%) ، ودعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين بنسبة (٧٨.٦%) ، والمساهمة في مشروعات البني التحتية والمرافق العامة بنسبة (٧٥.٥%).

<u>إجابة السؤال الرابع : ما التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة ؟ .</u>

جدول رقم (١٢) التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة

م	التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**غياب واضح لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية .**	٣١	١٤	٨	١٢٩	٢.٤٣	٨١.١	٣
٢	**نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة**	٢٢	٢٢	٩	١١٩	٢.٢٥	٧٤.٨	٩
٣	**عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة تحديد أبرز المسائل الاجتماعية الواجب التركيز عليها وإعطاؤها الأولوية في برامج المسؤولية الاجتماعية .**	٢٤	٢٣	٦	١٢٤	٢.٣٤	٧٨.٠	٦
٤	**اتجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو تحسين السمعة في المجتمع .**	١٩	٢٨	٦	١١٩	٢.٢٥	٧٤.٨	٩
٥	**معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية.**	٢٦	١٥	١٢	١٣٢	٢.٤٩	٨٣.٠	٢
٦	**النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية الاجتماعية وغياب فكر التنمية المستديمة .**	٣٠	٢٣	٥	١٤٦	٢.٧٥	٩١.٨	١
٧	**قلما تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية علي أسس اقتصادية أو من منظور تنموي .**	٢٥	٢٣	٥	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	٥
٨	**نقص الحوافز المخصَّصة لأصحاب الأعمال لحفزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية .**	٢٤	٢٠	٩	١٢١	٢.٢٨	٧٦.١	٨
٩	**نقص في الكوادر المتخصصة اللازمة لإدارة برامج المسؤولية الاجتماعي .**	٢١	٢٣	٩	١١٨	٢.٢٣	٧٤.٢	١٠
١٠	**ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي التنموي .**	٢٩	١٦	٨	١٢٧	٢.٤٠	٧٩.٩	٤

١١	**غياب كامل لتقييم الشركات علي أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية .**	٢٨	١٨	٧	١٢٧	٢.٤٠	٧٩.٩	٤
١٢	**الخوف من تأثير نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركة علي مركزها الاقتصادي .**	٢٦	١١	١٦	١١٦	٢.١٩	٧٣.٠	١١
١٣	**نظرة بعض القطاعات الحكومية إلي الأنشطة الاجتماعية للشركات علي أنها منافسة للقطاع الحكومي .**	١٨	٢٢	١٣	١١١	٢.٠٩	٦٩.٨	١٢
١٤	**الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع .**	١٨	٢٢	١٣	١١١	٢.٠٩	٦٩.٨	١٢
١٥	**عدم نشر مساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية،أدى إلى إعطاء انطباع على أن الشركات لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية.**	٢٦	١٨	٩	١٢٣	٢.٣٢	٧٧.٤	٧
١٦	**ضعف وغياب محفزات السوق يعتبر عامل مهم في تأخر الشركات في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.**	٢٤	٢٠	٩	١٢١	٢.٢٨	٧٦.١	٨
١٧	**لازال التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مراحله الأولى**	١٩	٢٢	١٣	١٢٧	٢.٤٠	٧٩.٩	٤

من الجدول رقم (١٢) يتضح طبقا لمرئيات عينة الدراسة المستصقاه ، أن أهم التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة هي علي الترتيب :

١- النظرة الضيقة والقصيرة المدى لقضية المسؤولية الاجتماعية وغياب فكر التنمية المستديمة .

٢- معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية.

٣- غياب واضح لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية .

٤- لازال التنظيم المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مراحله الأولى .

٥- ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي التنموي.

٦- غياب كامل لتقييم الشركات علي أساس أنشطتها في المسؤولية الاجتماعية .

٧- قلما تقوم الشركات بمناقشة المسؤولية الاجتماعية علي أسس اقتصادية أو من منظور تنموي .

٨- عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة تحدد أبرز المسائل الاجتماعية الواجب التركيز عليها وإعطاؤها الأولوية في برامج المسؤولية الاجتماعية .

٩- عدم نشر مساهمات الشركات في المسؤولية الاجتماعية ، أدى إلى إعطاء انطباع على أن الشركات لا تقوم بدورها في المسؤولية الاجتماعية.

١٠-نقص الحوافز المخصَّصة لأصحاب الأعمال لحفزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية

١١-ضعف وغياب محفزات السوق يعتبر عامل مهم في تأخر الشركات في تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

١٢-اتجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو تحسين السمعة أكثر من اتجاهها إلى المسؤولية الاجتماعية الإيجابية في المجتمع .

١٣-نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة .

١٤-نقص في الكوادر المتخصصة اللازمة لإدارة برامج المسؤولية الاجتماعي .

١٥-الخوف من تأثير نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركة علي مركزها الاقتصادي .

١٦-نظرة بعض القطاعات الحكومية إلي الأنشطة الاجتماعية للشركات علي أنها منافسة للقطاع الحكومي .

١٧- الضغوطات الإعلامية الخاطئة، والتي تؤدي إلى تقديم المسؤولية الاجتماعية وفق صورة لا تزيد عن خدمة المجتمع .

إجابة السؤال الخامس : ما الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة ؟ .

جدول رقم (١٤) الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة

م	الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية	موافق	إلي حد ما	غير موافق	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	**نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات ذات الصلة بذلك .**	٤٠	١١	٢	١٤٤	٢.٧٢	٨٨.٧	٢
٢	**ضرورة إدماج المسئولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها.**	٣٦	١٤	٣	١٣٩	٢.٦٢	٨٧.٤	٣

٣	التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته علي المدى القريب والبعيد .	٣٣	١٩	١	١٣٨	٢.٦٠	٨٦.٨	٤
٤	وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية .	٣٣	١٩	١	١٣٨	٢.٦٠	٨٦.٨	٤
٥	مراعاة المنشآت في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجيه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة وللمجتمع.	٣٣	١٧	٣	١٣٦	٢.٥٧	٨٥.٥	٦
٦	قيام الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لتيسير قيام مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولياتها الاجتماعية .	٣٢	١٦	٥	١٣٣	٢.٥١	٨٣.٦	٩
٧	قيام الدولة بتوفير محفزات لمنشآت القطاع الخاص على ضوء تميزها في برامج المسؤولية الاجتماعية.	٣٢	١٧	٤	١٣٤	٢.٥٣	٨٤.٣	٨
٨	تنفيذ برامج مشتركة بين القطاع العام والخاص ذات ثقل استراتيجي في مجالات المسؤولية الاجتماعية .	٣٠	٢١	٢	١٣٤	٢.٥٣	٨٤.٣	٨
٩	بذل الدولة جهودا حثيثة لربط العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي علي نشاطات المسؤولية الاجتماعية .	٣٥	١٣	٥	١٣٦	٢.٥٧	٨٥.٥	٦
١٠	التعاون والتنسيق بين منشات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية مع تنمية المشاريع الخيرية لتصبح علي ألمدي البعيد كيانات كبري .	٣٦	١٤	٣	١٣٩	٢.٦٢	٨٧.٤	٣
١١	تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.	٣٧	١٣	٣	١٥٨	٢.٩٨	٩٩.٤	١
١٢	توفير عدد كافي من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي في إدارة المسؤولية الاجتماعية بمنشات القطاع الخاص .	٢٨	٢٢	٣	١٣١	٢.٤٧	٨٢.٤	١٠
١٣	وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسئولة اجتماعيا وتحاسب الشركات غير المسئولة اجتماعيا .	٣٣	١٦	٤	١٣٥	٢.٥٥	٨٥.٠	٧

١٤	التزام منشآت القطاع الخاص بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية .	٣٥	١٥	٣	١٣٨	٢.٦٠	٨٦.٨	٤
١٥	تشجيع القطاع الخاص بوضع خطط سنوية منظمة لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية ضمن التقرير السنوي للشركة	٣٥	١٢	٦	١٣٥	٢.٥٥	٨٥.٠	٧
١٦	اعتبار المسئولية الاجتماعية من مسئوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.	٢٨	١٦	٩	١٢٥	٢.٣٦	٧٨.٦	١٤
١٧	إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي، يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص، يضع خططًا وإستراتيجياتٍ واضحةً، وأولويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية	٢٩	١٦	٨	١٢٧	٢.٤٠	٧٩.٩	١٢
١٨	اعتبار المسئولية الاجتماعية من مسئوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.	٢٦	٢١	٦	١٢٦	٢.٣٨	٧٩.٢	١٣
١٩	ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع	٣١	٢٢	٠	١٣٧	٢.٥٨	٨٦.٢	٥
٢٠	وجود قنوات فضائية متخصصة في مجال خدمة المجتمع مع تركيزها على الجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.	٣٥	١١	٧	١٣٤	٢.٥٣	٨٤.٣	٨
٢١	الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع إلي العطاء الذكي والتمكين .	٢٨	١٩	٦	١٢٨	٢.٤٢	٨٠.٥	١١
٢٢	ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية .	٣٤	١٣	٦	١٣٤	٢.٥٢	٨٤.٣	٨

تشير بيانات الجدول رقم (١٤) الآليات المناسبة التي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة علي النحو التالي : -

١-تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

٢-نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات ذات الصلة بذلك .

٣-ضرورة إدماج المسئولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركات وثقافتها.

٤-التعاون والتنسيق بين منشات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية مع تنمية المشاريع الخيرية لتصبح علي ألمدي البعيد كيانات كبري .

٥-التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته واستثماراته علي المدى القريب والبعيد .

٦-التزام منشآت القطاع الخاص بتوفير عنصري الشفافية والإفصاح عن برامجها المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية .

٧- وضع الدولة تصور شامل عن متطلبات التنمية المستدامة التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية .

٨-ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع .

٩-مراعاة المنشآت في توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية توجيه برامجها لمجالات التنمية المستدامة والمحققة لقيمة مضافة ومستمرة للفئة المستفيدة وللمجتمع.

١٠- بذل الدولة جهودا حثيثة لربط العمل الخيري بالتنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي علي نشاطات المسؤولية الاجتماعية .

١١-تشجيع القطاع الخاص بوضع خطط سنوية منظمة لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية ضمن التقرير السنوي للشركة .

١٢-وضع أنظمة لمحاسبة الشركات على أدائها الاجتماعي بحيث تقدم التسهيلات المختلفة للشركات المسئولة اجتماعيا وتحاسب الشركات غير المسئولة اجتماعيا .

١٣-قيام الدولة بتوفير محفزات لمنشآت القطاع الخاص على ضوء تميزها في برامج المسؤولية الاجتماعية.

١٤-تنفيذ برامج مشتركة بين القطاع العام والخاص ذات ثقل استراتيجي في مجالات المسؤولية الاجتماعية .

١٥-ضرورة تعميم تجارب الشركات الرائدة في أداء المسؤولية الاجتماعية .

١٦-قيام الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لتيسير قيام مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولياتها الاجتماعية .

١٧-توفير عدد كافي من المختصين والمهتمين بالعمل الاجتماعي للعمل في إدارة المسؤولية الاجتماعية بمنشات القطاع الخاص .

١٨-الانتقال في برامج المسؤولية الاجتماعية من التبرع إلي العطاء الذكي والتمكين .

١٩-إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي، يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص، يضع خططًا وإستراتيجياتٍ واضحةً، وأولويات لممارسة المسؤولية الاجتماعية .

٢٠-اعتبار المسئولية الاجتماعية من مسئوليات الإدارة التنفيذية للشركة وتحت إشرافها ضمن خطط وسياسات مجالس إدارات الشركات.

مراجع الدراسة :

أ- المراجع العربية

١-أبو زنط ،ماجدة - وغنيم ،عثمان محمد (٢٠٠٩)، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد ٣٦ ، العدد ١: عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

٢-أبو زنط ، ماجدة (٢٠٠٥) ، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها : مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد ٣، العدد ١، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن . .

٣-أحمد حسين الشيمي (٢٠٠٨) ، القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية ، مركز بحوث الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ،الرياض ،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر- رقم الإيداع ٧٥٨٠/١٤٢٨.

٤-ألحارثي ، عسكر (٢٠٠٩) ، تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض ، مركز البحوث والدراسات .

٥-الحمدي ،فؤاد محمد (٢٠٠٣) ، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات و انعكاساتها على رضا المستهلك" رسالة دكتوراه : جامعة بغداد ، العراق .

٦-الرفاعي، سحر قدوري(٢٠٠٧) ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية ، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية : المنظمة العربية للإدارة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧

٧-الزبن ، محمد إبراهيم (٢٠١٢)، اتجاهات المرأة السعودية نحو الإسهام في برامج المسئولية الاجتماعية ، الرياض ، جامعة الأميرة نورا : وكالة البحث العلمي .

٨-الشافعي ،محمد إبراهيم (١٩٨٢) ، المسئولية والجزاء فى القران الكريم ، القاهرة : مطبعة السنة المحمدية .

٩-الغالبي ، طاهر محسن منصور (٢٠٠٥) ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال ، ط ١: دار وائل للنشر.، عمان .

١٠-الغرفة التجارية الصناعية بالرياض(٢٠٠٨م) ، سبل واليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١١-المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة(٢٠٠٧م) ، الشركات السعوديّة والمسؤوليّة الاجتماعيّة " التحدّيات وسبل التقدّم " دراسة استكشافية ":تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية - جامعة لاند – السويد .

١٢-العايب ،عبد الرحمن (٢٠١١) ،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، في العلوم الاقتصادية ، : جامعة فرحات عباس - سطيف ، الجزائر .

١٣-المغربي ،كامل محمد(٢٠٠٧) ، الادارة – أصالة المبادئ وظائف المنشاة مع حداثة و تحديات القرن الواحد و العشرين : دار الفكر ، الأردن .

١٤-النعيم ،عبدالله العلي (٢٠١٠) ، دور القطاعين العام والخاص والجمعيات الخيرية في تفعيل المسئولية الاجتماعية : مكتبة الملك فهد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١٥-الهيتي ،نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٦) ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد ١٢٥ ، الكويت .

١٦-بدر الدين ،خليل(٢٠٠٥) ، استشراف إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الغرف التجارية والصناعية العربية ، الغرف التجارية والصناعية نموذجا ، رسالة دكتوراه غير منشورة : الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

١٧- بيتر ، وسوزان كالفرت (٢٠١٢) ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي: مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

١٨-حجاز ، بندر (٢٠٠٩) ، رؤية وطنية للمسئولية الاجتماعية ، ورقة قدمت في ملتقي الشراكة والمسئولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص " ١-٢ فبراير ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

١٩- حسن ،عبد الباسط محمد(١٩٩٨) ،أصول البحث الاجتماعي ، ط١٢ ، القاهرة : مكتبة وهبة .

٢٠-حسين ، نائلة (٢٠٠٩) ، كيف تبدأ برنامج للمسؤولية الاجتماعية ، ملتقي الشراكة والمسؤولية بين القطاع العام والقطاع الخاص " مجتمعنا ... مسئوليتنا " ، الرياض ، ١- ٣ فبراير ٢٠٠٩.

٢١-دحلان ،عبد الله صادق (٢٠١٤) ، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" : مجلة عالم العمل، الرياض ، مارس ٢٠١٤.

٢٢–رزيق، كمال (٢٠٠٢) ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية : مجلة العلوم الإنسانية ، السنة الثالثة، ، عمان، الأردن .

٢٣-سطام خالد الدلبحي (١٤٣٢هـ) ، برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة غير منشورة : كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

٢٤-سعد ،عبد الفتاح محمد(٢٠٠٩) ، فرص الشراكة بين الشركات والجمعيات الخيرية في إطار التحولات والتحديات الإقليمية والدولية، أوراق مؤتمر دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية : المركز الدولي للأبحاث والدراسات ، جدة .

٢٥- سيد أحمد، غريب(٢٠٠٦) ، الإحصاء الاجتماعي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

٢٦-صالح السحيباني(٢٠٠٩) ، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية : المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص ودوره في التنمية" تقييم واستشراف " ، بيروت ، لبنان .

٢٧-طاحون ، حسين حسن (١٩٩٩) ، تنمية المسئولية الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة : كلية التربية ، جامعة عين شمس .

٢٨-عبد القادر ،محمد عبد القادر(٢٠٠٣) ، اتجاهات حديثة في التنمية ، القاهرة : الدار الجامعية .

٢٩-عبدالله العتوم (٢٠٠٨م) : المسؤولية الاجتماعية للشركات تسهم في تنمية مستدامة ، مركز الرأي للدراسات :المؤسسة الصحفية الأردنية ، الأردن ، عمان .

٣٠-عبدالله بن سليمان المقيرن (٢٠١١) ، الدور المنشود من الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية : الملتقي الإعلام الاقتصادي الثالث، مجلس المسؤولية الاجتماعية ، الرياض .

٣١-غنيم ،عثمان محمد و أبو زنط ،ماجدة (٢٠٠٨) ، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي المجلد ٣٥ . العدد ١، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

٣٢-مازن عبد القادر خليل عليان(١٩٩٤) ،واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي و أثرها على الأداء، رسالة دكتوراه غير منشورة: الجامعة الأردنية، الأردن .

٣٣-مجلس المسؤولية الاجتماعية (١٤٣١هـ)، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية .

٣٤-حسام الدين ،محمد (٢٠٠٣) ، المسئولية الاجتماعية للصحافة ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .

٣٥-دراز ، محمد عبد الله (١٩٨٠) ، دستور الأخلاق فى القران – دراسة مقارنة للأخلاق النظرية فى القران: مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٣٦-نائل العواملة (١٩٩٠) ،. مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة : الجامعة الأردنية ، الأردن .

٣٧--نزار ،عبد المجيد (٢٠٠٤) ، استراتيجيات التسويق – المفاهيم والأسس والوظائف ، الأردن : دار الأوائل للنشر .

٣٨-هويدا محمد خليفة (٢٠٠٨) ، العلاقة بين برنامج البيئة والمسؤولية وتنمية الوعي البيئي للطالبات في المرحلة الجامعية ، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الحادي عشر .

٣٩-وردم ، باتر محمد علي (٢٠٠٣) ، مخاطر العولمة علي التنمية المستدامة: دار الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، عمان ، الأردن .

ب- المراجع الأجنبية

1-BATTELLE(2002), Memorial Institute, vers un development durable de l'industrie du ciment étude indépendante parrainée par world business council for sustainable development، 2002 Suisse .

2-Pitzer College. (2009). Social responsibility. Retrieved March 16,2009 from http://www.pitzer.edu/about/core-values/social_responsibility.asp

3- colins(1994) , English dictionary, responsibility (NY: harper colins publisher).

4-Djordjija Petkoski,(2015), Corporate Social Responsibility–The Role of the Private Sector and International Financial Institutions, in Corporate Governance, Market Economy and Accountability, World Bank Institute, Seoul, May 2015.

5 - DAVIS, Keith(1999), The case for and against business assumption of responsabilities, The academy of management Journal, vol/ 16, n° 2, Jun 1999.

6-DAMAK, AYAD(2004),. La publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004

7-Elasrag, Hussein(2014), (Social Responsibility of the Private Sector and Its Role in Sustainable Development of the Kingdom of Saudi Arabia) (April 1, 2014). Available at SSRN .

8-Grosskurth, J. & J. Rotmans(2005), The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.

9-Kelley, M. A. (2008).Social responsibility: Conceptualization and embodiment in aschool of nursing. International Journal of Nursing Education Scholarship, 5(1), Article 28.

10-Marie Claude SMOUTS(2005),Le development durable, Editions Armand Colin, France, 2005.

11-World Bank (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005.

12- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD).. Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,1999..